



الحاكمة كاثيري هوكول

للنشر فورًا: 2022/10/18

الحاكمة هوكول توقع على حزمة تشريعية تعزز الحماية والدعم للناجين من العنف الأسري كجزء من التوعية بشهر العنف الأسري

يضمن التشريع (S.6363-A/A.8102-A) مصادرة الأسلحة النارية المملوكة لأشخاص خاضعين لأمر وقائي إذا قرر القاضي أن الحيابة لا تزال تشكل خطرًا

يتطلب التشريع (S.6443-B/A.8105-B) استعلام قضاة محكمة الأسرة أو المحكمة الجنائية عن حيازة المدعى عليه لسلاح ناري عند إصدار أوامر الحماية

يسمح التشريع (A.7748-A/S.3855-A) للناجيات من الاعتداء الجنسي بالتقدم إلى مجلس انتخابات الولاية لحجب معلومات تسجيل الناخبين عن الجمهور

يتطلب التشريع (S.7157-A/A.6207-B) من المرافق السماح للناجيات من العنف الأسري بالانسحاب من العقود المشتركة دون عقوبة

يتطلب التشريع (S.7263-A/A.2519-A) من شركات التأمين الصحي منح الناجيات من العنف الأسري خيار توفير معلومات اتصال بديلة للوصول إلى معلومات المطالبات والمزايا

وقعت الحاكمة كاثيري هوكول اليوم حزمة شاملة من التشريعات التي من شأنها تعزيز الحماية للناجيات من العنف الأسري والعنف القائم على النوع الاجتماعي من خلال ضمان مصادرة الأسلحة من الشركاء المسيئين وحماية سرية الناجين. وقعت الحاكمة هوكول مشاريع القوانين الخمسة لتصبح قانونًا جنبًا إلى جنب مع الناجيات والمدافعين والأبطال التشريعيين في تسوية الاتحاد (Union Settlement) وهي منظمة غير ربحية توفر الموارد للناجين في شرق هارلم.

قالت الحاكمة هوكول، "تلتزم إدارتي بالقضاء على العنف الأسري ودعم الناجيات - وهي مهمة كانت رحلة مدى الحياة لأجيال من النساء في عائلتي". "أنا فخورة بتوقيع هذه القوانين الجديدة التي من شأنها تعزيز السرية وإبعاد سكان نيويورك عن الأذى ومنحهم المرونة التي يحتاجونها لاتخاذ أفضل القرارات لأنفسهم وعائلاتهم".

وتؤكد القوانين التي جرى التوقيع عليها خلال شهر التوعية بالعنف الأسري والذي يُحتفل به في أكتوبر/تشرين الأول من كل عام التزام الحاكمة هوكول الثابت بحماية حقوق الناجيات والحد من وصول الشركاء المسيئين إلى الأسلحة النارية والتي تُستخدم في ما يقرب من ثلث جرائم قتل العنف الأسري المبلغ عنها في ولاية نيويورك.

قالت كيلي أوينز المديرية التنفيذية لمكتب منع العنف الأسري، "ستعمل تشريعات اليوم على تعزيز السلامة لكافة الناجيات لأنه في حالات العنف الأسري والجنسي فإن مسائل السلامة تكون قبل كل شيء. وسواء كنا نتحدث عن سلامة السلاح أو حقوق الخصوصية أو الانتهاك المالي نريد أن يعرف سكان نيويورك أن لديهم خيارات وموارد ووسائل حماية. يشرفني أن أخدم الحاكمة هوكول والتي لطالما كانت مدافعة حقيقية عن الناجيات".

قالت إليزابيث كرونين مديرة مكتب خدمات الضحايا، "إن الكثير من العمل الذي يقوم به المتخصصون في مساعدة الضحايا هو تقديم الخدمات والدعم للضحايا والناجيات في أعقاب الجرائم. تركز هذه الحزمة الشاملة من التشريعات على الوقاية من خلال تقوية قدرة المحكمة على تقييد وصول المعتدين إلى الأسلحة النارية وتمكين الأفراد من اتخاذ الخيارات التي تخدم مصلحتهم الفضلى. أحيى الحاكمة هوكول للجهود المبذولة للحد من العنف الأسري والجنسي ومنعهما والتزامها الثابت بتحسين حياة الضحايا والناجيات من الجريمة".

يتطلب التشريع **S.6363-A/A.8102** من المحاكم الأمر بمصادرة الأسلحة النارية والبنادق وبنادق الصيد عندما يرفض الشريك المسيء عن عمد تسليمها في تحد لأمر المحكمة الصادر فيما يتعلق بأمر الحماية. سيضمن القانون للأفراد الذين يخضعون لأمر حماية والذين يُعتبرون بالفعل أنهم يشكلون خطرًا مصادرة أسلحتهم النارية إذا فشلوا في الانصياع عمدًا لأمر سابق لتسليمهم.

يتطلب التشريع **S.6443-B/A.8105-B** من قضاة المحاكم الجنائية والأسرية الاستفسار عما إذا كان الفرد الذي يخضع لأمر حماية يمتلك سلاحًا ناريًا. ففي حين أن القوانين الحالية تتطلب من هؤلاء الأفراد إلغاء أو تعليق ترخيص السلاح الناري الخاص بهم إلا أنها لا تطلب من القضاة طرح هذه المسألة.

قالت السناتور عن الولاية شيلي ماير، "لا يمكننا الاستمرار في السماح للأسلحة النارية بالبقاء في أيدي المنتهكين بسبب الثغرات الموجودة في نظامنا القضائي. إن مشاريع القوانين التي قمت برعايتها مع عضوة الجمعية كلارك، **S.6363A/A.8102** و **S.6443B/A.A8015B** هي تدابير منطقية من شأنها أن توفر حماية أكبر لأولئك الذين يواجهون العنف باستخدام السلاح وخاصة في حالات العنف الأسري. شكرًا للحاكمة كاثي هوكول على التوقيع على مشاريع القوانين تلك لتصبح قوانين".

قالت عضوة الجمعية سارة كلارك، "بينما نواصل تسليط الضوء على شهر التوعية بالعنف الأسري سيعزز مشروع قانونين مهمين تم التوقيع عليهما في القانون اليوم إجراءات المحكمة بشأن الوصول إلى الأسلحة النارية ويتطلبان اتخاذ خطوات إضافية عند منح أمر الحماية. الساعات التي تلي مباشرة تدخل سلطات إنفاذ القانون أو المحاكم هي الأكثر خطورة على ضحايا العنف الأسري ووجود أسلحة نارية يزيد من احتمالية حدوث ضرر. يجب علينا بذل كل ما في وسعنا لتقليل مخاطر الانتقام أو المزيد من الانتهاكات. نعلم أيضًا أن الجائحة قد أدت إلى ارتفاع حاد في العنف الأسري وسوء المعاملة في كافة المجالات مما يوضح أن هناك الكثير من العمل الذي يجب القيام به لتوسيع الموارد والحماية للناجيات. إن سلامة الناجيات وقدرتهن على الأزدهار لا تنتظر وأنا ممتنة للالتزام الحاكمة هوكول بالأمل ومناصرتها لأسرنا الأكثر ضعفًا".

يسمح التشريع **S.3855/A.7748-A** للناجيات من العنف الجنسي بالتقدم إلى مجلس الانتخابات بالولاية لإغلاق معلومات تسجيل الناخبين الخاصة بهن عن الجمهور وبالتالي توسيع حماية الخصوصية الهامة التي من شأنها إعفاء سجلاتهن من الكشف عن طريق طلب قانون حرية المعلومات. بموجب القانون الحالي يحق للناجيات فقط من جرائم العنف الأسري الحفاظ على سرية هذه المعلومات.

قال عضو مجلس الشيوخ تيم كينيدي، "من الأهمية بمكان أن نبذل قصارى جهدنا لحماية الناجيات من العنف الجنسي من التحرش والانتقام. من خلال توسيع نطاق الناجيات المؤهلات لإغلاق سجلات الناخبين الخاصة بهن فإننا نضمن أن القيام بواجب الفرد كمواطن من خلال التصويت لا يتطلب من الناجيات تعريض صحتهن وسلامتهن للخطر. شكرًا للحاكمة هوكول على توقيع هذا التشريع الهام ليصبح قانونًا".

قال عضو الجمعية فريد ثييل، "منذ عدة سنوات سنت ولاية نيويورك تشريعات لحماية خصوصية وأمن ضحايا العنف الأسري من خلال السماح بالحفاظ على سرية سجلات التصويت الخاصة بهن عند الطلب. توسع تشريعاتي هذه الحماية لتشمل ضحايا الجرائم الجنسية. يعيش الكثير من سكان نيويورك في خوف بسبب العنف الجنسي. بينما نواصل معركتنا ضد هذه الجرائم الشنيعة فإن من الأهمية بمكان توفير الخصوصية والأمن للضحايا من خلال السماح لمعلوماتهم الجغرافية المتعلقة بسجلات التصويت الخاصة بهم بأن تظل سرية. يجب أن يشعر الضحايا بالأمان لممارسة حقهم الدستوري في التصويت. أشكر الحاكمة هوكول على الموافقة على هذا التشريع".

يوسع التشريع **S.7157-A/A.6207-B** المتطلبات الحالية لشركات المرافق والشبكات اللاسلكية والكابلات والأقمار الصناعية وشركات الاتصالات للسماح للأفراد بموجب عقود مشتركة والناجيات من العنف الأسري على الانسحاب من هذا العقد بدون رسوم أو عقوبة أو تكاليف. يتوسع التشريع في القوانين الحالية من خلال حظر الإجراءات التي تتخذها الشركات والتي قد تحد من قدرة أو رغبة الناجيات في ترك هذه العقود المشتركة.

قال السناتور عن الولاية كيفين باركر، "ليس كل الضرر الناتج عن العنف الأسري جسدياً بل إن معظمه اقتصادي. تم تصميم تشريعاتي للتخفيف من بعض هذا الضرر الاقتصادي من خلال إعفاء الناجيات من فواتير الخدمات التي غالباً ما يستخدمها المعتدون كأسلحة. هناك الكثير الذي يجب القيام به لمعالجة الإكراه الاقتصادي الذي تواجهه الناجيات وهذه خطوة صغيرة ولكنها مهمة. شكرًا للحاكمة هوكول على توقيع هذا التشريع الضروري ليصبح قانونًا."

قالت عضوة الجمعية ليندا ب. روزنتال، "خلال جائحة (COVID) زادت حالات العنف المنزلي (domestic violence, DV) بشكل كبير مما زاد من الأعداد الفلكية بالفعل للأشخاص المتأثرين بأفة (DV). بمرور الوقت تطورت التكتيكات التي يستخدمها مرتكبو العنف الأسري وخلقت طرقاً جديدة لممارسة السيطرة على الضحايا بما في ذلك من خلال عقود الكابلات والهاتف والمرافق المشتركة. إن ترك حالة عنف أسري ليس بالأمر السهل على الإطلاق ولا ينبغي تحميل الناجيات أعباء الفلق الإضافي المتمثل في إخراج أنفسهن من عقد مشترك مع المعتدي عليهن. يسعدني أن أرى الحكامة هوكول توقع تشريعي خلال شهر التوعية بالعنف الأسري لتقديم بعض الراحة للناجيات من خلال السماح بإطلاق سراحهن بسهولة أكبر من العقود المشتركة."

يتطلب التشريع S.7263-A/A.2519-A من شركات التأمين الصحي ومؤسسات الحفاظ على الصحة تزويد الناجيات من العنف الأسري بخيار تقديم معلومات اتصال بديلة حتى يتمكن من الوصول إلى معلومات ومزايا مطالباتهن بطريقة تحميهم من المعتدين. سيسمح التغيير للناجيات بالتماس خدمات الصحة الطبية والعقلية واستخدام تأمينهم الصحي للدفع لهن دون خوف من إرسال مطالبات التأمين أو النماذج أو مراسلات الفواتير إلى عنوان حامل البوليصة.

قال السناتور عن الولاية جون ليو، "غالبًا ما تتطلب الناجيات من العنف الأسري الحذر الشديد عند طلب المساعدة من مقدمي الخدمات من أجل حماية خصوصيتهن وسلامتهن. يوفر مشروع قانون الفطرة السليمة هذا قدرًا أكبر من الأمان للناجيات من العنف الأسري من خلال مطالبة شركات التأمين الصحي بتقديم المساعدة التي يحتجن إليها لحماية خصوصيتهن وسلامتهن من المعتدين. شكرًا جزيلاً للحاكمة هوكول وزملائي في الهيئة التشريعية لإضافة طبقة جديدة من الحماية لضحايا العنف الأسري."

قال عضو الجمعية ستيفن سيمبرويتز، "سيساعد التشريع الذي قمت برعايته (A.2519) في حماية خصوصية وسلامة ضحايا العنف الأسري مما يتيح لهن الوصول إلى خدمات الصحة الطبية أو العقلية الهامة دون الخوف من كشف مراسلات مطالباتهن أو الفواتير عن مواقعهن أو معلومات حساسة للمعتدين عليهن. وبالمثل، فإن الأفراد الذين ما زالوا يعيشون في مواقف مسيئة سيكونون أكثر عرضة لطلب العلاج اللازم إذا كان من الممكن ضمان خصوصيتهم - وأن هذا العلاج قد يساعدهم على التواصل مع الموارد في مجتمعاتهم التي تساعد ضحايا العنف الأسري."

تستند حزمة التشريعات إلى الجهود القوية التي تبذلها الحكامة هوكول لمعالجة العنف القائم على النوع الاجتماعي والعنف الأسري في كافة أنحاء ولاية نيويورك. وقعت الحكامة تشريعاً في هذا الربيع ليصبح قانوناً يوسع نطاق التغطية بموجب قانون حقوق الإنسان للناجيات من العنف الأسري مما أدى إلى تحسين وصولهن إلى عملية الشكوى من خلال حظر التمييز ضدهن في مجالات مثل الإسكان وأماكن الإقامة العامة. في السابق كن مشمولات فقط كفتنة محمية بموجب أحكام التوظيف في قانون حقوق الإنسان.

في أبريل/نيسان أصدرت الحكامة هوكول أمرًا تنفيذيًا يوجه مكتب منع العنف الأسري لوضع سياسة تعزز إجراءات ولاية نيويورك للتصدي للعنف الأسري والعنف القائم على النوع الاجتماعي في مكان العمل. في وقت سابق من هذا الشهر، أصدر مكتب منع العنف الأسري (Office for the Prevention of Domestic Violence, OPDV) سياسة نموذجية يمكن لوكالات الولاية استخدامها لضمان وجود الإجراءات المناسبة لتوجيه الاستجابات عند تتقاطع قضايا عنف الشريك المنزلي مع مكان العمل.

مئات الآلاف من سكان نيويورك يواجهون العنف الأسري - معظمهم من النساء. تم إصدار أكثر من 195,000 أمر حماية ضد العنف الأسري في ولاية نيويورك في عام 2021 بزيادة قدرها 18 في المائة عن عام 2020. أدت جائحة (COVID-19) إلى تفاقم مشاكل العنف الأسري مع زيادة المكالمات إلى الخط الساخن لولاية نيويورك بنسبة 34 بالمائة تقريباً منذ بداية أزمة الصحة العامة.

لفهم التصورات العامة للعنف الأسري بشكل أفضل أجرى (OPDV) استطلاعاً للرأي شمل 5,000 من سكان نيويورك هذا الصيف. أشارت النتائج إلى أنه في حين أن معظم سكان نيويورك واثقون من فهمهم للعنف الأسري والعنف القائم على النوع الاجتماعي وأن الكثيرين يعرفون أحد الناجين فلا يزال الكثيرون يعتقدون أن هذه المشكلات ناتجة عن عوامل خارجية - تعاطي المخدرات أو الكحول أو ضعف التحكم في الانفعالات أو مشاكل الغضب. - وليس قرارات الشريك المسيء.

على مدار 30 عاماً الماضية، بقي (OPDV) هو الوكالة الوحيدة في البلاد على مستوى الوزراء المكرسة لمسألة العنف القائم على النوع الاجتماعي. تتمثل مهمة الوكالة في تحسين استجابة ولاية نيويورك للعنف الأسري والجنسي والوقاية منه بهدف تعزيز سلامة جميع سكان نيويورك في علاقاتهم الحميمة من خلال السياسة والبرمجة والوعي العام. يعمل (OPDV) أيضاً مع مقدمي الخدمة المحليين لضمان أن تكون الخدمات تتمحور حول الناجين وتستمد معلوماتها من حالات الصدمات النفسية ومستجيبة ثقافياً في كافة أنحاء الولاية.

يوفر الخط الساخن للعنف المنزلي والجنسي في ولاية نيويورك دعماً مجانيًا وسرياً على مدار 7/24 ومتوفر بمعظم اللغات: 800-942-6906 (هاتفياً) أو 844-997-2121 (رسالة نصية) أو @ opdv.ny.gov (محادثة). يمكن للأفراد أيضاً زيارة www.ovs.ny.gov/connect للعثور على برنامج مساعدة الضحايا في مجتمعاتهم. يمول مكتب خدمات الضحايا ويدعم أكثر من 200 برنامج تقدم خدمات مباشرة للضحايا والناجين من الجرائم وأسره بما في ذلك العلاج ومجموعات الدعم وإدارة القضايا والمساعدة القانونية المدنية والمرافقة إلى المحكمة والنقل من بين مساعدات أخرى.

###

تتوفر أخبار إضافية على www.governor.ny.gov
ولاية نيويورك | الغرفة التنفيذية | press.office@exec.ny.gov | 518.474.8418